

† ◊ ΧΗΛΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 28 أبريل 2026

العدد 751

في هذا العدد

- 02..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 05..... الجلسات العمومية
- 06..... أعمال اللجان الدائمة والمؤقتة
- 07..... برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
- 08..... أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/06

ليوم الإثنين 20 أبريل 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 20 أبريل 2026 اجتماعاً، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- | | | |
|--------------------|---|-----------------------|
| ■ عبد القادر سلامة | : | النائب الأول للرئيس؛ |
| ■ يحفظه بـمبارك | : | النائب الخامس للرئيس؛ |
| ■ محمد سالم بنسعود | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ عبد الرحمان وافي | : | أمين المجلس. |

واعتذر عن الحضور السادة:

- | | | |
|--------------------|---|-----------------------|
| ■ أحمد اخشيشين | : | النائب الثاني للرئيس؛ |
| ■ جواد الهلالي | : | النائب الثالث للرئيس؛ |
| ■ لحسن حداد | : | النائب الرابع للرئيس؛ |
| ■ السالك الموساوي | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ ميلود معصيد | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ محمد رضى الحميني | : | أمين المجلس؛ |
| ■ مصطفى مشارك | : | أمين المجلس. |

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

تداول المكتب في جميع النقط المدرجة ضمن جدول الأعمال، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها، وبعد المناقشة المستفيضة، اتخذت القرارات التالية:

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2026/06/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ

10 أبريل 2026.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2026/06/02 بالموافقة على جدول أعمال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أبريل

2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، ويتضمن 24 سؤالاً (6 منها آنية و18 عادية)، موجهة إلى كل من السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية (12 سؤالاً)، والسيد وزير النقل واللوجستيك (7 أسئلة)، والسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي (5 أسئلة).

← قرار رقم 2026/06/03 بانتداب النائب الخامس لرئيس المجلس، السيد **يحفظه بـمبارك**، رئيساً لجلسة الأسئلة

الشفهية المذكورة أعلاه، والسيد **عبد الرحمان وafa** في أمانة الجلسة.

❖ مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

← قرار رقم 2026/06/04 بانتداب السيد **عبد الرحمان وafa** أميناً للجلسة العامة المبرمجة يوم الأربعاء 22 أبريل 2026

على الساعة العاشرة والنصف صباحاً، لمناقشة حصيلة عمل الحكومة التي عرضها السيد رئيس الحكومة في جلسة مشتركة بتاريخ 15 أبريل 2026.

← قرار رقم 2026/06/05 بدعوة ندوة الرؤساء إلى الاجتماع يوم الإثنين 20 أبريل 2026 على الساعة الثانية بعد

الزوال، لتنظيم المناقشة بالجلسة العامة المذكورة أعلاه.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2026/06/06 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 21 أبريل 2026، مباشرة بعد جلسة الأسئلة

الشفهية، برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس، السيد **عبد القادر سلامة**، والسيد **عبد الرحمان وafa** في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

← قرار رقم 2026/06/07 بالتداول في تنظيم المناقشة بالجلسة التشريعية المذكورة أعلاه ضمن اجتماع ندوة الرؤساء

المقرر عقدها يوم الإثنين 20 أبريل 2026 على الساعة الثانية بعد الزوال.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2026/06/08 بتعميم الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول" على مكونات المجلس.

❖ مختلفات:

← قرار رقم 2026/06/09 بانتداب النائب الأول للرئيس، السيد عبد القادر سلامة، للمشاركة باسم المجلس في أشغال اللقاء التواصلي الذي تنظمه الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان يوم الثلاثاء 21 أبريل 2026 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، لتقديم التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2024.

قضايا للمتابعة

- ورش تعديل النظام الداخلي للمجلس؛
- تحديد موعد الجلسة العامة المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم برسم 2024-2025؛
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني".

❖ مجلس المستشارين يصادق بالأغلبية على مشروع قانون

تنظيم مهنة العدول.



صادق مجلس المستشارين، في جلسة تشريعية عامة عقدها مساء يوم الثلاثاء 21 أبريل 2026، بالأغلبية، على مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول .

وحظي مشروع القانون بموافقة 20 مستشارا برلمانيا، وعارضه مستشار واحد، فيما امتنع 11 مستشارا عن التصويت.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون، أكد وزير العدل، أن التعديلات التي همت هذا النص التشريعي تواكب التحولات التي يعرفها المجال القضائي، وتكرس

دور هذه المهنة كمؤسسة مساعدة للقضاء، مشيرا إلى أن مشروع القانون "يعيد النظر في الكثير من المكونات وعناصر القانون المنظم للمهنة"، وذلك بهدف إرساء ممارسة مهنية تتم تحت إشراف قاضي التوثيق.

وأبرز الوزير، في معرض تفصيله لمسار إعداد هذا النص الذي عرف نقاشا موسعا تم خلاله تدارس حوالي 366 تعديلا بغرفتي البرلمان، أنه تم إقرار تغيير تسمية "خطة العدالة" لتصبح "مهنة العدول"، لافتنا إلى إلزام الممارس بوضع يافطة على باب مكتبه تحمل اسم "العدل" فقط وليس "عدل موثق"، تفاديا للتداخل مع مهنة التوثيق التي تنظمها تشريعات أخرى بشكل مستقل.

واستعرض السيد الوزير رزمة من الإجراءات التي تهم الحقوق والواجبات، من بينها تحديد ستة أشهر كأجل أقصى للشروع في ممارسة المهنة بعد التبليغ بقرار التعيين، وترتيب جزاءات تأديبية في حق المنقطعين عن الممارسة، فضلا عن اعتماد الوسائط الرقمية لتسليم نسخ العقود والشهادات والسجلات، مما يسهل على الأطراف المعنية الحصول عليها.

وفي الجانب الإجرائي والتنظيمي، أوضح أن العقود لا تكتسب صفتها الرسمية إلا إذا خاطب عليها قاضي التوثيق، مبرزا في ذات السياق أنه تم تخفيض نصاب شهادة "اللفيف" إلى 12 شاهدا، وذلك استجابة للتطورات التي يعرفها الوضع الاجتماعي الحالي، موضحا أن النص الجديد أعاد النظر في هيكلية الهيئة الوطنية للعدول وطبيعة وطريقة انتخاب مجالسها.

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم أمس الاثنين 27 أبريل 2026 أنهت خلاله المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 64.23 يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، ثم شرعت إثر ذلك في المناقشة التفصيلية لمواده التي يرتقب استكمالها في الاجتماع المقرر انعقاده يومه الثلاثاء ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً.

يذكر أن هذا المشروع يندرج في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي أكد فيه جلالته على ضرورة الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مفاصلها.

كما يأتي في سياق تنزيل مخرجات جلسة العمل التي ترأسها صاحب الجلالة بتاريخ 17 أكتوبر 2023 والتي خصصت لقطاع التعمير والإسكان، ولاسيما تلك المتعلقة بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان، هذا بالإضافة إلى تفعيل التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وعن المجلس الأعلى للحسابات بخصوص إعادة تموقع الوكالات الحضرية.

❖ لجنة القطاع الانتاجية

عقدت اللجنة يوم الثلاثاء 21 أبريل 2026 اجتماعاً صادقت خلاله، بالإجماع، على مشروع القانون رقم 56.24 المتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، وذلك بحضور وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ليلي بنعلي.

ويأتي هذا المشروع في سياق الدينامية الإصلاحية التي يشهدها قطاع الطاقة والمعادن، الرامية إلى تحديث حكمة المؤسسات العمومية وتعزيز نجاعتها، بما يواكب التحولات المتسارعة التي يعرفها هذا المجال الحيوي.

❖ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

■ الثلاثاء 28 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا بالقاعة 5-الطابق 3:

✓ مواصلة المناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون رقم 64.23 بتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان.

❖ استقبال رئيس مجموعة الصداقة الروسية-المغربية بمجلس الاتحاد

الروسي.



استقبل السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 21 أبريل 2026، بمقر المجلس بالرباط، السيد أليكسندر دفوينخ، رئيس مجموعة الصداقة الروسية-المغربية بمجلس الاتحاد الروسي ورئيس لجنة السياسة الزراعية والغذائية واستخدام الموارد الطبيعية، الذي قام بزيارة عمل للمملكة على رأس وفد برلماني رفيع المستوى.

وشكل هذا اللقاء مناسبة للتبوية بجودة علاقات التعاون التي تجمع بين المؤسسات التشريعتين في المملكة المغربية وروسيا الاتحادية، والتي تعكس متانة روابط الصداقة والرغبة المشتركة في تعزيز التعاون البرلماني بما يخدم المصالح العليا للبلدين.

وفي هذا السياق، أبرز السيد عبد القادر سلامة أن المملكة المغربية تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع روسيا الاتحادية، القائمة على أسس الاحترام المتبادل والحوار البناء، في إطار شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، مشيرا إلى الدينامية التي تعرفها هذه العلاقات بفضل الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، لاسيما الزيارة الملكية إلى روسيا سنتي 2002 و2016، والتي أسهمت في ترسيخ التشاور السياسي وتوسيع مجالات التعاون الثنائي.

كما أكد على أهمية إعطاء مضمون عملي لعمل مجموعة الصداقة البرلمانية، وتعزيز آليات التشاور والتنسيق بين اللجان الدائمة، بما يتيح تبادل الخبرات والتجارب وتقاسم الممارسات الفضلى في العمل التشريعي والمؤسسي، مع الدعوة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة وتطوير قنوات التواصل بين المؤسسات التشريعتين.

وفي ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، سجل أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد تطورا ملحوظا، خاصة في قطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والنقل، واللوجستيك، والطاقة، والصناعات الغذائية، مشيرا إلى انعقاد الدورة الثامنة للجنة المشتركة الحكومية المغربية-الروسية بموسكو في أكتوبر 2025، والتوقيع على اتفاق للتعاون في مجال الصيد البحري، إلى جانب عدد من الاتفاقات المرتبطة بالنقل الدولي الطرقي والنقل الجوي والمطارات، بما يعكس دخول التعاون الاقتصادي مرحلة متقدمة.



من جانبه، أكد السيد أليكسندر دفوينخ أن روسيا تعتبر المغرب شريكا أساسيا واستراتيجيا على مستوى القارة الإفريقية.

كما أبرز أن هذه الزيارة تندرج في إطار إعطاء دفعة جديدة للتعاون البرلماني، وتعزيز الشراكة الاقتصادية والسياحية، واستكشاف آفاق أوسع للتعاون، لاسيما في مجالات الصيد البحري، والطاقة، والتحول الرقمي، والصناعات الدوائية.

كما دعا إلى مواصلة تعزيز التواصل البرلماني وتشجيع تبادل الزيارات بين الوفود، مع الإشارة إلى أهمية مشاريع التعاون في مجال النقل الجوي.

وضم الوفد البرلماني الروسي، إلى جانب رئيس المجموعة، كلا من السيد إيغور زوباريف، النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الاتحاد للسياسة الزراعية والغذائية، والسيد أرتيوم شيكين، النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الاتحاد للتشريع الدستوري وبناء الدولة، فضلا عن عدد من الأطر المرافقة.

وحضر هذا اللقاء السيد عبد الرحمان وفا، أمين المجلس، والسيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين، والسيد سعد غازي، مدير العلاقات الخارجية والتواصل، والسيدة سعاد الحمامي، رئيسة قسم الإعلام.

❖ مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية-الروسية بمجلس المستشارين تعقد

لقاء مع وفد عن مجموعة الصداقة الروسية-المغربية بمجلس الاتحاد

التابع للجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية.



عقدت مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية-الروسية بمجلس المستشارين، برئاسة السيدة فاطمة الحساني، لقاء مع وفد عن مجموعة الصداقة الروسية-المغربية بمجلس الاتحاد التابع للجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية، برئاسة السيد أليكسندر دفوينخ، الذي قام بزيارة عمل للمملكة، وذلك بمقر المجلس يوم الأربعاء 22 أبريل 2026.

ويندرج هذا اللقاء في إطار تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتقوية علاقات التعاون بين المؤسسات التشريعتين، حيث شكل مناسبة للتأكيد على متانة العلاقات المغربية-الروسية، واستحضار الدينامية التي أضفتها الزيارة الملكية إلى موسكو سنة 2016 على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

كما أبرز الجانبان أهمية دور مجموعتي الصداقة في دعم الحوار البرلماني وتبادل الزيارات، ومواكبة تطور العلاقات الثنائية، إلى جانب استعراض آفاق التعاون في مجالات الصيد البحري، والانتقال الرقمي، والأمن السيبراني، والطاقة، والصناعة الدوائية.

واتفق الطرفان على مواصلة التنسيق وتعزيز التعاون البرلماني بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وحضر هذا اللقاء أعضاء مجموعة الصداقة المغربية-الروسية، السادة كمال صبري، والمرابط الحمار، ولحسن الحسناوي.

❖ لجنة الداخلية والقطاعات الإنتاجية تعقدان لقاء عمل مشترك مع وفد

عن مجلس الشيوخ الفرنسي.



شكلت سبل تعزيز التعاون البرلماني المغربي- الفرنسي في مجالات البيئة والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة محور لقاء انعقد، يوم الأربعاء 22 أبريل 2026 بمجلس المستشارين، جمع وفدا عن مجلس الشيوخ الفرنسي، برئاسة السيد جان-فرانسوا لونجو، رئيس لجنة تهيئة التراب والتنمية المستدامة، مع كل من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد ممثلو مجلس المستشارين أن العلاقات التي تجمع المؤسسات التشريعتين المغربية والفرنسية تندرج في إطار الشراكة الاستراتيجية التي

تربط المملكة المغربية بالجمهورية الفرنسية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وفضامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون، مبرزين الدينامية المتجددة التي تعرفها هذه العلاقات خلال السنوات الأخيرة.

وتم خلال هذا اللقاء التنويه بالزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي إلى المغرب، والتي تميزت بخطاب أمام البرلمان المغربي أكد فيه على متانة العلاقات الثنائية، فضلا عن التأكيد على دعم فرنسا للقضايا الحيوية للمملكة، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، وكذا الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى مدينة العيون.

كما شكل اللقاء مناسبة لاستعراض التجربة المغربية في مجال الطاقات المتجددة، حيث أشاد الجانب الفرنسي بالمبادرات التي أطلقتها المملكة في هذا المجال، معتبرا إياها نموذجا رائدا على الصعيد الدولي، خاصة في ما يتعلق بالانتقال الطاقوي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتطرق الجانبان، في هذا السياق، إلى التحديات المشتركة المرتبطة بالاستخدام غير المنظم لبعض مصادر الطاقة، ولا سيما الطاقة النووية، مؤكداين أهمية اعتماد مقاربات مسؤولة وآمنة تضمن حماية البيئة وصون سلامة الإنسان.

ومن جهة أخرى، أبرز الطرفان أهمية تعزيز التعاون في مجالات تدبير النفايات ومعالجة وإعادة استعمال المياه العادمة، باعتبارها من القضايا ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.



وفي عرض للتجربة الوطنية، تم التأكيد على أن المغرب انخرط، منذ سنة 2000، في أورايش كبرى مرتبطة بحماية البيئة والطاقات النظيفة، مدعومة بترسانة قانونية متقدمة صادق عليها البرلمان، من بينها القانون الإطار بميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والقانون المتعلق بالماء، وكذا النصوص القانونية المرتبطة بمحاربة التلوث وتدابير النفايات والتقييم البيئي.

كما تم إبراز الدور الذي يضطلع به البرلمان في هذا المجال، سواء من خلال تجويد النصوص التشريعية أو عبر آليات الرقابة البرلمانية، بما يضمن تتبع تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة.

وخلص الجانبان إلى التأكيد على التزامهما بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يخدم مصالح البلدين الصديقين ويكرس شراكتها المتميزة.

❖ مشاركة برلمانية مغربية في اجتماع شبكة النساء البرلمانيات

الفرنكوفونيات بـكوت ديفوار



شارك برلمان المملكة المغربية في أشغال اجتماع شبكة النساء البرلمانيات التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، المنعقد بمدينة ياموسوكرو بجمهورية كوت ديفوار، يومي 22 و 23 أبريل 2026.

وضم الوفد البرلماني المغربي في عضويته، عن مجلس المستشارين، المستشارة البرلمانية السيدة أمينة حمداني، عضوة فريق الاتحاد المغربي للشغل، وعن مجلس النواب، النائبة البرلمانية السيدة لطيفة لبليح، عضوة فريق الأصالة والمعاصرة.

وقد انصبت أشغال هذا الاجتماع على دراسة عدد من المحاور والقضايا المدرجة في جدول الأعمال، همت، على الخصوص، عرض حصيلة أنشطة الشبكة وتقريرها المرحلي، والنظر في مشاريع تقارير ومشاريع قرارات تمهيد القيادة النسائية في المجال السياسي والمناصفة، وكذا التدابير التنظيمية والتشريعية الكفيلة بمكافحة الاتجار بالبشر في الفضاء الفرنكفوني، فضلا عن التداول بشأن عدد من القضايا المرتبطة بأجندة "النساء والسلام والأمن"، ومتابعة الالتزامات الدولية في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق النساء، إلى جانب مائدة مستديرة خصصت لاستعراض واقع التشريعات الوطنية لفائدة النساء بمختلف بلدان الفضاء الفرنكفوني.

وفي إطار المائدة المستديرة حول واقع التشريعات الوطنية لفائدة النساء، أبرزت المستشارة البرلمانية السيدة أمينة حمداني، في معرض مداخلتها، أن المملكة المغربية تعيش، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرحلة متقدمة في مسار ترسيخ حقوق النساء، من خلال الانتقال من مقارنة تقوم على حماية الحقوق إلى منطق مؤسسي متكامل يروم الإقرار الفعلي بالمساواة وتعزيز آليات تنزيلها. وفي هذا الصدد، توقفت السيدة المستشارة عند الورش الملكي المتعلق بمراجعة مدونة الأسرة، باعتباره أحد أبرز الأوراش الإصلاحية الكبرى الجارية بالمملكة، لما يكتسيه من أبعاد مجتمعية وقانونية تروم صون كرامة المرأة، وتعزيز التماسك الأسري، وتكريس مبادئ الإنصاف والعدالة داخل الأسرة المغربية.

كما استعرضت السيدة المستشارة أهم المرتكزات المؤطرة لهذا التحول، وفي مقدمتها تعزيز الاستقلالية القانونية للمرأة، لاسيما في ما يتصل بتدبير شؤون الأطفال، إلى جانب دعم الإدماج الاقتصادي للنساء من خلال الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، بما تتضمنه من برامج وآليات موجهة للتمكين الاقتصادي وتشجيع المقاولات النسائية، فضلا عن تعزيز التمثيلية النسائية عبر اعتماد آليات داعمة للمشاركة السياسية للنساء، وتكريس الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بما يضمن إدماج بعد المساواة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

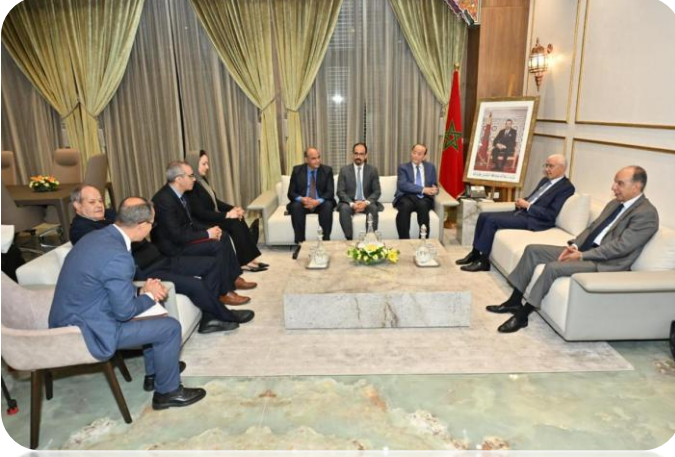


وفي السياق ذاته، أكدت السيدة أمينة حمداني أن الرهان القائم لا يقتصر على تطوير الرسالة التشريعية فحسب، بل يمتد أيضا إلى كسب تحدي التنزيل الفعلي للمقتضيات القانونية على أرض الواقع، لاسيما تلك المرتبطة بمحاربة العنف ضد النساء، والتصدي لزواج القاصرات، وترسيخ وعي مجتمعي داعم للإنصاف والمساواة، بما يساهم في تعزيز الولوع الكامل للنساء إلى حقوقهن.

وتندرج هذه المشاركة في سياق تبادل التجارب والخبرات بين البرلمانات الأعضاء، وتعزيز التنسيق البرلماني الفرنكفوني في خدمة قضايا المساواة والتمكين والعدالة الاجتماعية، بما يجسد مواصلة انخراط مجلس المستشارين في الدينامية البرلمانية متعددة الأطراف، ويعزز حضوره في مختلف المبادرات الرامية إلى النهوض بحقوق النساء وتوطيد مكانتهن داخل الفضاءين التشريعي والمؤسساتي.

❖ تنصيب لجنة تحكيم الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل

البرلماني برسم سنة 2026.

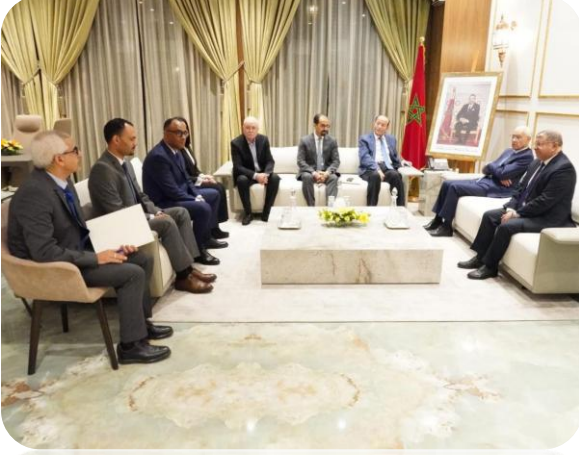


أشرف كل من رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي والنائب الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد عبد القادر سلامة اليوم الخميس 23 أبريل 2026 بمقر البرلمان في الرباط، على تنصيب لجنة تحكيم الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني في نسختها السادسة برسم سنة 2026.

وتتألف لجنة تحكيم الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني لهذه السنة من نخبة من الأساتذة الجامعيين برئاسة السيد أحمد السالمي وعضوية كل من السيد محمد الغالي، والسيد صبح الله الغازي، والسيدة نوال بهدين، والسيد يحيى حلوي.

وتهدف الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني الى تثمين وتشجيع البحث العلمي المتخصص في مجال العمل البرلماني، وتتوج الأعمال المتميزة التي تندرج في إطار اختصاص البرلمان، ولاسيما ما يتعلق بالتشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية وما له علاقة بالممارسة الديمقراطية والتنمية السياسية المرتبطة بالعمل البرلماني.

❖ تنصيب لجنة تحكيم جائزة الصحافة البرلمانية في إطار الدورة السادسة برسم سنة 2026.



أشرف كل من رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي والنائب الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد عبد القادر سلامة اليوم الخميس 23 أبريل 2026 بمقر البرلمان، على تنصيب لجنة تحكيم جائزة الصحافة البرلمانية في إطار الدورة السادسة برسم سنة 2026.

وتتألف لجنة تحكيم جائزة الصحافة البرلمانية لهذه السنة من نخبة من الإعلاميين برئاسة السيد عبد اللطيف بن صفيية، وعضوية كل من السيدة حنان تسوري، والسيد عادل بلعلم، والسيد هشام العمراني، والسيد محمد صلوا.

وتهدف جائزة الصحافة البرلمانية إلى تشجيع وتكريم الكفاءات الإعلامية الوطنية، اعترافا بجهودها الفردية أو الجماعية، ومساهمتها في تطوير العمل البرلماني والتعريف به، وتعميم الوعي والثقافة البرلمانية، وتعزيز المشاركة السياسية، وترسيخ دولة المؤسسات

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma